

حماية الأسرة من المحتوى الإلكتروني غير اللائق

Protecting the family from inappropriate electronic contentمراد طنجاوي¹،

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المدينة

mourad77_sedraya@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2023-04-26

تاريخ القبول: 2023-04-22

تاريخ الإرسال: 2023-04-11

ملخص:

يعد المحتوى الإلكتروني غير اللائق أكبر تهديد للأسرة في الوقت الراهن، نظرا للميزات التي يتميز بها من خلال سهولة الوصول إليه وسرعة انتشاره، وكذا المخاطر العظيمة التي تهدد الأسرة وعلاقات أفرادها فيما بينهم، متمثلة في القطيعة وعدم تجانس أفراد الأسرة الواحدة.

لذلك تسعى التشريعات إلى مجابهة هذه المخاطر من خلال وضع مجموعة من النصوص القانونية تنظيما للبيئة الإلكترونية، ومحاولة الاستعانة بالتقنية نفسها لحماية الأسرة، من خلال الاعتماد على البرمجيات والتطبيقات التي تسمح بضبط المحتوى. **كلمات مفتاحية:** حماية الأسرة، محتوى غير لائق، إلكتروني.

Abstract:

Inappropriate electronic content is the greatest menace to the family and society at present time, due to the advantage that characterize it through its ease of access and its rapid spread, as well as the great risks that menace the family and the relationships of its members with each other, represented in estrangement and heterogeneity of the members of the same family.

Therefore, legislation aims to confront these risks by developing a set of legal texts regulating the electronic environment, and trying to use the technology to protect the family, by relying on software and applications that allow content control.

Keywords: family protection; inappropriate content; electronic.

1- مراد طنجاوي، الإيميل: mourad77_sedraya@yahoo.fr

مقدمة :

استقرت التشريعات والنواميس على حماية الأسرة، على اعتبارها الوحدة الأساسية في المجتمع، وسر استمرار البشرية، وخليّة تنشئة الأفراد وتربيتهم، وفي ذلك أقرت معظم الحضارات نظام الزواج، وبناء العلاقات الأسرية، من بنوة وأبوة وصلة رحم ومودة بين أفرادها، وأخلاق تضبط هذه العلاقات.

وقد هدد هذه الروابط عبر العصور تهديدات مختلفة تحاول هز استقرارها وتماسكها، منها ما مس نظام الزواج كرابطة مقدسة بين الرجل والمرأة ومنها ما مس الروابط الأسرية بين أفراد الأسرة الواحدة، تهدف لقطع الرحم، وتهديم العلاقات بين الأبناء وآبائهم، والأخوة فيما بينهم.

كانت هذه المخاطر تشكل هاجس للباحثين في علوم إنسانية مختلفة، على مستوى المعاملات التقليدية المباشرة دون وسائل اتصال، حيث يمكن القول أن مستوى التأثير يبقى محدودا، فالإنسان هو الذي يلعب الدور الأهم في نقل الأفكار والمعلومات والصور التي قد تؤذي الأسرة.

إلا أن عصرا جديدا قد فجره تزواج وسائل التواصل الحديثة والمعلوماتية، يسمح بالانسياب السلس والغير محدود للمعلومات النافعة منها والضارة بالأسرة، يسمى هذا الكم الهائل المتدفق من المعلومات بالمحتوى الإلكتروني، والذي قد يكون نافعا للإنسانية، ناشرا للعلم والأخلاق، كما قد يقف وراءه من يضمرون الشر والفساد (صانعو المحتوى)، فيكون المحتوى ضارا أو يمكن وصفه بغير الملائم.

والحال هذه وفي مجال دراستنا فإن بحثنا ينصب حول ماهي الأطر القانونية لحماية الأسرة من المحتوى الإلكتروني غير الملائم؟

إن بحث هذه الإشكالية يقتضي منا رسم خطة في محورين، حيث نتطرق لمفهوم المحتوى الإلكتروني غير الملائم في محور أول (1)، ثم نبث وسائل حماية الأسرة من المحتوى الإلكتروني غير الملائم في محور ثان (2).

1. مفهوم المحتوى الإلكتروني غير الملائم

إن تحديد المقصود بالمحتوى الإلكتروني غير الملائم، يقتضي منا بحث تعريف المحتوى الإلكتروني (1.1) ثم مناقشة أنواع المحتوى الإلكتروني (2.1)، لنصل للمحتوى الإلكتروني غير الملائم.

1.1. تعريف المحتوى الإلكتروني:

يعد المحتوى الإلكتروني أو صناعة المحتوى الرقمي مصطلح جديد نوعا ما⁽¹⁾، لذلك نكاد لا نجد له تعريفا جامعا في مختلف الميادين والعلوم، فقد تباينت المفاهيم بتباين العلوم ومنطقاتها، وكذا مرجعيتها الفكرية تجريبية كانت أو نظرية، فنجد أنه يعرف بأنه: المصادر العلمية الإلكترونية التي تم إعدادها وصياغتها وإنتاجها ونشرها للممارسة الطالب مهارات البحث والحصول على المعلومات إلكترونيا بأساليب إبداعية وتعاونية في بيئات التعلم الإلكترونية، لتحقيق التعلم إلكترونيا باكتساب التغييرات السلوكية المناسبة للأهداف التعليمية⁽²⁾.

كما نجد له تعريفا آخر على أنه معلومات ومواد معرفية متاحة على الانترنت أو على الوسائط الرقمية مثل الهاتف الجوال والحواسيب وغيرها، سواء كانت مكتوبة أو مسموعة أو مرئية أو عبارة عن رسومات أو برامج في شتى المواضيع والتخصصات⁽³⁾.

ومن خلال ذلك يمكن القول أن المحتوى الإلكتروني هو كل هذه المعلومات المتواجد عبر الوسائط التقنية الحديثة، في بيئة مفتوحة للجميع، فقد تكون في شكل صور من خلال تبادل الصور عبر أو من خلال مواقع التواصل

الاجتماعي أو ما يعرف بالأنفوجرافيا (infographic)، أو عبارة عن فيديوهات مختلفة ذات اهتمامات متعددة، كما قد يكون المحتوى في شكل تدوينات (blogging)، وحسب ويكيبيديا فإن المدونات ظهرت في تسعينيات القرن الماضي كوسيلة عند البعض للتعبير عن الآراء السياسية في ذلك الوقت، واكتسبت شهرة واسعة وعدد قراء كثيرين، وقد حلت محلها وسائل التواصل الاجتماعي كالفيسبوك والتويتر⁽⁴⁾، كما يؤخذ المحتوى الرقمي شكل الكتب والبحوث العلمية في شكل (pdf)، خدمة للعلم والمعرفة.

وما يمكن ملاحظته أن المحتوى الإلكتروني يتميز عن غيره من المحتويات بمجموعة من الخصائص أهمها، كونه تفاعليا⁽⁵⁾، فهذه الخاصية تسمح للأفراد بأن يكون لهم دورا تفاعليا ومختلفا ولحظيا في البيئة الإلكترونية، فتسمح لهم بالتواجد في أماكن متنوعة، ومن كل بقاع العالم، دون السماح للحدود الجغرافية من الحد من هذا التفاعل هذا من جهة، كما تسمح لهم من جهة أخرى بأن يلعبوا أدوارا مختلفة في البيئة الإلكترونية دون الحاجة للكشف عن الهوية الحقيقية⁽⁶⁾.

ما يجعل المسألة تتسم بنوع من الخطورة نظرا لتعدد الفاعلين في هذه البيئة وتقمصهم الدور الذي يريدونه، فصانعو المحتوى بهذه المناسبة هم أشخاص من كل فئات وطوائف المجتمع، فقد تجد السكير يفتي في هيئة صلاة الفجر، و الأصم يتكلم في الموسيقى⁽⁷⁾ والسفيه يتكلم في السياسة العامة، وربما يتكلم الرجل في أمور النساء منتحلا شخصية امرأة.

ينعكس هذا كله على نوع وجوده المحتوى فيتراوح بين الرداءة والمفيد، إلا أنه قد يكون هنا نوع من المحتوى ذو أهداف تدميرية هدامة، يقف وراءه صانعو محتوى يقصدون ذلك أو قد يدفعهم الفضول والولع بالتقنية، فهم يساهمون في إيجاد محتوى إلكتروني غير ملائم، وهو ما ناقشه في النقطة الموالية.

2.1. المحتوى الإلكتروني غير الملائم:

إذا كان المحتوى الإلكتروني هو هذا الكم من المعلومات في أشكال مختلفة ومحمولة على وسائط مختلفة، فإنها بذلك تساهم في نشر الوعي والمعرفة، فالإنترنت كما قيل عنها منبر لمن لا منبر له، وصوت من لا صوت له، إلا أن الأمر لا يستقيم دائما وفق نظرة الخيرين، فالعالم يتصارعه خير وشر، فالشر موجود ومستمر، وأصحاب النفوس الضعيفة يريدون كسبا سريعا ودون جهد، ويريدون فسادا حتى يمكنهم التواجد والاستمرار، لذلك وجدت الجريمة مع وجود الإنسان، كما يوجد الآن محتوى إلكتروني غير ملائم.

وما يمكن قوله أن المحتوى الإلكتروني غير الملائم أو الضار، وإن كانا يختلفان فالمحتوى الضار هو المحتوى الذي يشترط فيه تحقيق الضرر حتى يثير المسائلة، فتحقق الضرر شرط أساس، أما المحتوى الإلكتروني غير الملائم فهو محتوى لا يتناسب مع فئة عمرية معينة، أو يهدف لنشر أفكار ومعلومات لا تتناسب ومعتقدات مجتمع معين وأخلاقه وأعرافه⁽⁸⁾.

ويمكن القول أن المحتوى غير الملائم هو المحتوى الذي يشمل على معلومات مهما كانت صور أو فيديوهات أو كتابات أو إيماءات عنيفة أو تؤدي للعنف، أو حساسة وغير لائقة، أو تدفع لارتكاب أي نوع من النشاط الإجرامي، أو تقوم بتعزيز سلوك غير آمن⁽⁹⁾.

وبهذا نكون أمام محتوى غير ملائم متى اشتمل على لقطات من العنف أو النشاط الإجرامي من خلال مقاطع الفيديو أو الأفلام، والمشاهدة التي تحتوي على محتوى حساس صريح أو ضمني، أو يعزز الكراهية أو يجسد التمييز العنصري سواء على أساس الجنس والدين والعرق أو الثقافة أو الجنس، أو يستهدف معينة من الناس سواء فئة اجتماعية كالعمال بالاحتقار أو الامتهان، أو عمرية كالأطفال من خلال زرع أفكار ومفاهيم تتعارض والقيم الاجتماعية والأعراف السائدة في مجتمع ما.

والملاحظ أن التهديد القائم وراء المحتوى الإلكتروني غير الملائم لا يهدد الفرد الموجه ضده في حد ذاته، بل يهدد المجتمع في كيانه وأعرافه، ويهدد الأسرة في استمرارها وألفتها، وذلك يعود إلى ميزات تأثير المحتوى الإلكتروني غير الملائم على الأفراد والأسرة:

-فالمحتوى يتميز بالتنقل السلس والسهل ودون عناء بين الأفراد، فإذا كنا في السابق نحتاج التنقل للوصول إلى صور غير لائقة، أو شراء مجلات متخصصة في ذلك، فإنه اليوم مجرد الكبس على زر أو حتى ملامسة شاشة الهاتف الذكي، يجعل تدفق لا متناهي لمثل هذه الصور، وهو ما لا يمكن حده.

-من ناحية أخرى فإن المحتوى غير اللائق عادة ما يتم مشاهدة في الخفاء بعيدا عن أعين الناس وليلا، ما يساهم في التباعد بين أفراد الأسرة الواحدة الذين يجمعهم سقف واحد، وربما سرير واحد، وتفرقهم شاشات ذكية صغيرة، لتأخذهم إلى عوالم متباعدة، وغير متجانسة.

وأمام هذا الخطر الذي يهدد الأسرة لابد من منظومة توفر حماية لها من المحتوى الإلكتروني غير الملائم.

2. وسائل الحماية من المحتوى الإلكتروني غير الملائم

تقتضي المخاطر المحدقة بالأسرة مجابقتها بكل الوسائل، وذلك ضمانا لاستمرار المجتمع وهدوءه، وقد رصدت التشريعات لذلك نصوصا حامية ووقائية(1.2) وبالإضافة لحماية وقائية(2.2).

1.2. الحماية القانونية للأسرة من المحتوى غير الملائم:

إن بحث موضوع حماية الأسرة قانونا من المحتوى الضار يقودنا للحديث عن حماية مقررة في القواعد العامة، وما تحمله من نصوص تجرم هذه الأفعال، وحماية وفق القواعد الخاصة، وذلك بموجب القوانين التي تنظم المعاملات الإلكترونية، والحياة عموما في البيئة الإلكترونية.

وبالعودة إلى قانون العقوبات⁽¹⁰⁾ نجد أن المشرع الجزائري بموجب نص المادة 330 من قانون العقوبات التي تجرم أحد الوالدين الذي يعرض صحة أولاده كلهم أو أحد منهم أو أكثر، أو يعرض أمنهم، أو خلقهم لخطر جسيم بأن يسيء معاملتهم، أو يكون مثلاً سيئاً لهم للاعتياد على السكر، أو سوء السلوك، أو بأن يهمل رعايتهم، أو بأن لا يقوم بالإشراف الضروري عليهم، وذلك سواء كان قضي بإسقاط سلطته الأبوية عليهم أو لم يقض بإسقاطها.

وما يمكن ملاحظته أن هذا النص رتب على الوالدين جريمة سماها جريمة الإهمال المعنوي⁽¹¹⁾، وذلك عن طريق إسناد المسؤولية إلى أحد الوالدين في حالة إهماله لرعايتهم في أمنهم أو أخلاقهم، ويمكن في رأينا أن نعتبر عدم قيام الوالدين بالواجبات اللازمة في مجال المحتوى غير الملائم إهمالاً يستوجب العقاب.

كما أن القانون 04-09 المتضمن للقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها⁽¹²⁾، قد اعتبرت بأن الجرائم الإلكترونية هي الجرائم التي تتم بواسطة الوسائل الإلكترونية، أو أن تكون هذه الوسائل هدفاً لها،

ومن ثم يمكن أن نتصور أن كل الجرائم التي تمس الأسرة أو الأطفال أو المرأة في البيئة التقليدية، يمكن أن تكون محل تجريم في البيئة الإلكترونية، فكل صورة خادشة للحياء يعاقب عليها القانون، هي جريمة إذا كانت جزء من محتوى إلكتروني، وكل محتوى يدعو للكراهية أو يدعو لتكريس على الجرائم، أو غيرها من جرائم القواعد العامة، تعتبر جريمة في البيئة الإلكترونية بناء على هذه الفكرة.

أضف إلى ذلك فإن قانون العقوبات قد أقر بموجب التعديل 04-15 المتعلق بالجرائم الماسة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات⁽¹³⁾، مجموعة من

النصوص التي تجرم أفعالاً يمكن أن تمس بمعطيات الأشخاص، وحياتهم، ونظم معالجة المعطيات التي تعتبر عقل البيئة الإلكترونية.

كما أن نصوصاً خاصة بالبيئة الإلكترونية قد جرمت بعض الأفعال التي تحمي الأسرة من المحتوى غير الملائم، ولو بطريقة غير مباشرة، فنجد أن القانون 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي⁽¹⁴⁾، قد اعتبر أن خصوصية مقدسة، وتستوجب الحماية.

وما يمكن قوله بهذا الصدد وإن كانت التشريعات وما تضمنه من تجريم في مجالات مختلفة باعتباره أقوى مستويات الحماية، يمكن أن يكون ضماناً لحماية الأسرة في البيئة الإلكترونية عموماً، ومن المحتوى غير الملائم خصوصاً، إلا أن هذه الحماية لا يمكن أن تكون كاملة لأسباب عدة.

ففي البداية يجب أن نقر أن خصوصية البيئة الإلكترونية وما تحمله من مخاطر على الأسرة يحتاج إلى نصوص خاصة تضمن الحماية المطلوبة للأسرة، وخاصة ما يتعلق بالمحتوى الإلكتروني، حيث يمكن أن يصل بسهولة إلى الأسرة وأفرادها فيهدم ما لا تفعله الأعاصير.

كما أن من ناحية أخرى فنظراً لتشعب العلاقات في البيئة القانونية، فإن إسناد المسؤوليات وفق قواعد الإسناد أو الإذئاب المعروفة وفق القواعد العامة⁽¹⁵⁾، تكاد تقف عاجزة أمام التكنولوجيا، وكذا خاصية التفاعلية التي تسمح للأفراد بأن يقوموا بأدوار كثيرة في آن واحد، وأن يغيروا من هذه الأدوار كيفما شاءوا ومتى أرادوا، لذلك يلقي على عاتق التقنية نفسها توفير هذه الحماية والتي تعتبر وقائية.

2.2 الحماية الوقائية للأسرة من المحتوى غير الملائم:

إذا كان القانون يبحث عن حلول لوضعيات متوقعة، فإن ما حدث في البيئة الإلكترونية عكس ذلك، حيث أن السرعة والتسارع الذي تتطور به هذه

البيئة من خلال تزايد عدد المستخدمين، وكذا تطورها المذهل، بحيث أن منتجات الحضارة اليوم أصبحت لا تتوقف، وبطريقة غير متوقعة.

وإذا كان الأمر كذلك فإن التشريعات تعترف ولو ضمناً بأن القانون وحده لا يكفي لمجابهة مثل هذه الأخطار التي تحق بالأسرة، فأوكلت بالإضافة للتنظيم القانوني هذه المهمة إلى التقنية نفسها من خلال تدابير وقائية حامية، يمكن من خلالها مراقبة المحتوى حتى لا يسمح للمضمون غير الملائمة من التسرب إلى الأسرة بمختلف أفرادها، ولا يسمح بتقويض أركانها.

ففي البداية يمكن الاعتماد على سياسات الخصوصية كوسيلة ناجعة لمنع المحتوى غير الملائم من الدخول إلى البيت، حيث أنه لا يمكن منع أفراد الأسرة على سن أو جنس من الولوج إلى الانترنت، نظراً لما توفره هذه الأخيرة من مزايا، ومحتوى علمي وثقافي وتربوي.

ففي ذلك نجد مثلاً إعدادات الخصوصية المتعلقة باستخدام اليوتيوب⁽¹⁶⁾ (سياسة الخصوصية على youtube)، لا تسمح لمن هم دون سن 16 سنة بالولوج إليها، ويتم ذلك بين سن 16 و 18 سنة تحت رقابة الأولياء، ويحدد سن المستخدم من خلال البريد الإلكتروني الذي يتم على أساسه السماح بالولوج إلى يوتيوب، وذلك من خلال تحديد سن وجنس المستخدم بمناسبة القيام بإنشاء بريد إلكتروني.

ونلاحظ أن هناك محتوى على اليوتيوب تتناسب مع سن المستخدم، فنجد أن اليوتيوب قد أنشأ لذلك منطقة خاصة بالأطفال أطلق عليه اسم youtube kids، وهو يقدم محتوى إلكتروني يتناسب مع هذه الفئة العمرية، وعلى هذا المنوال تقدم أغلب المواقع والشركات الإلكترونية خدماتها بناء على إعدادات قابلة للتعديل، وسياسة خصوصية صارمة تحترم خصوصية الأفراد.

كما يوفر نظام الويندوز (windows) ما يعرف بمجموعة العائلة⁽¹⁷⁾، حيث يمكن إنشاء حسابات خاصة بالأطفال مرتبطة بحسابات الوالدين أو

الأولياء، والتي تسمح عن طريق خاصية الإعدادات التحكم في المحتوى الإلكتروني المسموح للأطفال، مع إمكانية التدخل إن لزم الأمر، كما يوفر هذا البرنامج من خلال مجموعة من التطبيقات عملية التنقية (filtrer)، من خلال حجب بعض المواقع والتطبيقات كالألعاب، وعدم السماح للمحتوى الإلكتروني غير الملائم من الوصول إلى أجهزة أفراد الأسرة.

بالإضافة لذلك توفر مجموعة من البرمجيات كمضادات الفيروسات⁽¹⁸⁾، مجموعة من الخصائص، التي تحاول رسم مساحة آمنة في البيئة الإلكترونية، تحارب من خلالها الفيروسات و يمكن أن تمتد لمكافحة المحتوى غير الملائم، فتقوم هذه البرمجيات على أساس توفير تحيين يومي لقائمة المحظورات لمشاركتها، حتى تسمح للمستخدمين بمواكبة كل التطورات الحاصلة، ومجابهة الأخطار المستحدثة.

في الأخير فإذا كانت هذه الحماية التقنية الوقائية التي تقدمها مختلف البرامج والتطبيقات الناشطة في البيئة الإلكترونية، فإن تفعيل هذه الحماية في مجال المحتوى غير الملائم يقع على عاتق الأسرة نفسها، ممثلة في كل أفرادها وكل من مكانه، والمسؤولية الأكبر تقع على عاتق الأولياء، من ممارسة الرقابة و المرافقة لأفراد الأسرة من أجل استخدام آمن للتكنولوجيا، والتمتع بمخرجات الحضارة.

الخاتمة:

لقد ساهمت وسائل التواصل الحديثة في تكريس العولمة، في بعدها الثقافي والفكري، فالفكر ينتقل من كل البقاع وفي كل الاتجاهات، ودون إمكانية ممارسة الرقابة على الحدود، وذلك لإنتاج إنسان يحمل نفس الأفكار مهما كان جنسه أو لونه، وبذلك فإن مساحة خصوصية المجتمعات تتضاءل، وتحتاج الأسرة إلى حماية خاصة في ظل انسياب سلس وغير مشروط للمحتوى الإلكتروني.

وأمام هذا الفرض كان على التشريعات أن تأقلم نظمها بما يوازن بين الحق في استخدام التكنولوجيا، وما يحفظ للمجتمع والأسرة خصوصيتها وأعرافها، وكان الأسرة أن تحافظ على نفسها من خلال التماسك بين أفرادها وإنشاء مساحات الحوار والتشارك بين أفرادها، وتنظيم استخدام التكنولوجيا. وما يمكن أن نستنتجه بهذه المناسبة أن المحتوى الإلكتروني غير الملائم يهدد خطير للأسرة ومكوناتها، يجب مجابهته والوقاية منه، وذلك بإعمال كل الوسائل المتاحة، ونظرا لما تلعبه الأسرة من دورة في بقاء الإنسانية واستمرارها، فهي اللبنة الأساسية لبناء المجتمع.

كما أن النصوص القانونية وحدها تعتبر غير كافية لإحاطة الأسرة بالحماية الكافية في هذا المجال، نظرا لتشعب العلاقات القانونية في البيئة الإلكترونية وتداخل الفاعلين فيها، مما يجعل إسناد المسؤوليات أمر صعب، ويتعلق الأمر بغموض البيئة الإلكترونية ذاتها.

كما نوصي بهذه المناسبة بمايلي:

- ضرورة إصدار نصوص قانونية خاصة توفر حماية للأسرة في مجال المحتوى الإلكتروني غير الملائم، مع الأخذ بعين الاعتبار حق أفرادها في التمتع بمخرجات التكنولوجيا، والاستفادة من خدماتها.

- تبني طريقة الوقاية من المحتوى غير الملائم، ومنع تسربه إلى أفراد الأسرة، حيث تلعب الوقاية دورا مهما، من خلال تبني الحوار بين أفراد الأسرة وإنشاء مساحات الالتقاء والتقارب بين أفرادها (كتحديد وقت معين خلال اليوم بدون تكنولوجيا، ونحبذ أن يكون مساء، يلتقي فيه أفراد الأسرة على طولة واحدة).

- تفعيل استخدام التكنولوجيا من أجل ضمان الرقابة على المحتوى الإلكتروني، من التطبيقات والبرامج المتاحة، والدعوة إلى إنشاء مؤسسات تهتم بإنتاج مثل هكذا برامج.

✓

التهميش و الإحالات :

- (1)- صفد حسام حمودي، حقوق الملكية الفكرية في المحتوى الرقمي العراقي، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد 12، العدد 43، أيلول 2020، جامعة تكريت، العراق، ص 334.
- (2)- زينب محمد حسن خليفة، جودة المحتوى الإلكتروني، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد 48 سنة 2020، ص 441.
- (3)- تعريف المحتوى الرقمي، بتاريخ 09 مارس 2023، على 09:13 على الموقع: <https://majana.blog/%D8>
- (4)- المدونات، بتاريخ 08 مارس 2023، على 11:12 على الموقع: <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
- (5)-ناصر حمودي ، النظام القانوني لعقد البيع الدولي الإلكتروني المبرم عبر الانترنت، رسالة دكتوراه، جامعة تيزي وزو 2009، ص 40.
- (6)-مسعودة طلحة ، الهوية الرقمية " مآزق الاستخدام والخصوصية"، مجلة التغيير الاجتماعي، مجلد رقم 05 العدد 02، سنة 2020، ص 133.
- (7)- ورغم أن بيهوفن الموسيقار العبقري كان أصم لكنه طفرة ولا يقاس عليه.
- (8)- طلال ناظم الزهيري، أدوات تصنيف وتنظيم المحتوى الرقمي في بيئة الانترنت، المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات، المجلد 07، العدد 04، العراق 2017، ص 28.
- (9)- حماية الأطفال من المحتوى غير اللائق، بتاريخ 09 مارس 2023، على 10:25 على الموقع: <https://www.safespace.qa/topic>
- (10)- الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 08 يونيو 1966، المتضمن قانون العقوبات، المعدل المتمم.
- (11)-سعيدة أمال سلت ، صالح صليحة، الحماية القانونية لمؤسسة الأسرة في ظل التشريع الجزائري، رسالة ماستر، جامعة الجلفة 2016/2017.
- (12)- القانون 04/09، المؤرخ في 05 غشت 2009، المتضمن القواعد العامة المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج.ر.ع 47.
- (13)- القانون 15/04، المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، المتعلق بالمساحات بالمساحات بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، ج.ر.ع 71.
- (14)- القانون 07-18، المؤرخ في 10 يونيو 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج.ر.ع 34.

- (15)- فإما أن يكون الشخص مذنباً ارتكب الفعل، أو أن تسند إليه المسؤولية افتراضاً وفق قواعد العدالة، حتى لا يفلت الجناة من العقاب.
- (16)- إعدادات الخصوصية على اليوتيوب، بتاريخ 11 فيفري 2023، على 10:33 على الموقع: <https://www.youtube.com>
- (17)- الويندوز، بتاريخ 12 فيفري 2023، على 10:10 على الموقع: <https://www.microsoft.com/ar-xm/windows?r=1>
- (18)- تقدم مضادات الفيروسات عدة خدمات، منها حماية المعطيات والبرمجيات، وتقوم بحجب بعض المواقع غير الملائمة.

قائمة المراجع:

• النصوص القانونية:

- ✓ الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 08 يونيو 1966، المتضمن قانون العقوبات، المعدل المتمم.
- ✓ القانون 04/09، المؤرخ في 05 غشت 2009، المتضمن القواعد العامة المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج.ر.ع 47.
- ✓ القانون 15/04، المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، المتعلق بالمساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، ج.ر.ع 71.
- ✓ القانون 07-18، المؤرخ في 10 يونيو 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج.ر.ع 34.

• الأطروحات والمذكرات:

- ✓ ناصر حمودي، النظام القانوني لعقد البيع الدولي الإلكتروني المبرم عبر الانترنت، رسالة دكتوراه، جامعة تيزي وزو 2009.
- ✓ سعيدة أمال سلت، صالحى صليحة، الحماية القانونية لمؤسسة الأسرة في ظل التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة الجلفة 2016/2017.

• المقالات:

- ✓ صفد حسام حمودي، حقوق الملكية الفكرية في المحتوى الرقمي العراقي، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد 12، العدد 43، أيلول 2020، جامعة تكريت، العراق.
- ✓ زينب محمد حسن خليفة، جودة المحتوى الإلكتروني، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد 48 سنة 2020.

- ✓ مسعودة طلحة ، الهوية الرقمية " مآزق الاستخدام والخصوصية"، مجلة التغيير الاجتماعي، مجلد رقم 05 العدد 02، جامعة بسكرة 2020.
- ✓ طلال ناظم الزهيري، أدوات تصنيف وتنظيم المحتوى الرقمي في بيئة الانترنت، المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات، المجلد 07، العدد 04، العراق 2017.
- مواقع الانترنت:

✓ <https://www.safespace.qa/topic>

✓ <https://www.youtube.com/>

✓ <https://majana.blog/%D8>

✓ <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

<https://www.microsoft.com/ar-xm/windows?r=1>